

قراءة نقدية بخصوص القانون 66-12 المنبثقة عن اللجنة المكلفة باعداد وتقديم عريضة وملتمس في الموضوع طبقا لأحكام القانون رقم 14-44 والقانون رقم 14-64

السيدة الفاضلة المحترمة رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب،
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء المنظمات المهنية الأفاضل المحترمون،

سلام تام بوجود مولانا الامام. وبعد،

بناء على الاجتماع المنعقد بمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب عشية يومه الخميس 26 يناير
2017 بحضور كل من :

السيد فاضل أكومي مدير منتدب لدى الاتحاد العام لمقاولات المغرب،
السيدة سلوى الجعفري المسؤولة عن التنسيق القطاعي،
بمعية عدد من أفراد اللجنة المكلفة باعداد وتقديم عريضة وملتمس حول القانون 66-12.

أتشرف باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء اللجنة المنبثقة عن الندوة التي قام بتنظيمها عدد من
الهيئات والجمعيات المهنية بتاريخ 15 دجنبر 2016 حول القانون 66-12 المتعلق بمراقبة وزجر
المخالفات في مجال التعمير والبناء.

أن أرفع إلى كريم علمكم أن اللجنة المذكورة وهي مشكلة إلى غايته من ممثلين عن كل من:

- الاتحاد الوطني للخبراء المهندسين المعماريين المغاربة.
 - الهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبوغرافيين.
 - الجمعية المغربية للمهندسين.
 - الجمعية المغربية للقياسيين المحققين اقتصادي البناء.
 - الجامعة المغربية للخبراء القضائيين.
 - جمعية التنسيق للخبراء القضائيين لدى المحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء.
- قد قامت من خلال الندوة المشار إليها أعلاه بدراسة مستفيضة ومناقشة لمواد القانون رقم 66-12،
حيث وقفت على اخلالات شابت القانون المذكور على عدة مستويات، نسردها على سبيل الذكر لا
الحصر:

- أ/ اخلالات منافية لأحكام بعض فصول الدستور المغربي الجديد.
 - ب/ اخلالات منافية للتوجيهات السامية التي تفضل بها صاحب الجلالة أعزه الله وأيده، وأموامره بانها
حالة التسبب التي تعرفها الإدارة، وجعل الإدارة في خدمة المواطن.
 - ج/ اخلالات في تعريف مهام بعض المهندسين المتدخلين في قطاع البناء والتعمير.
 - د/ اخلالات في صياغة بعض مواد القانون وتغاضيها عن وثائق قانونية.
- وما إلى غير ذلك من المؤاخذات التي نتحفظ بشأنها على القانون 66-12.

وعليه، فقد قرر المشاركون في الندوة ممارسة حقوقهم التي يكفلها لهم الدستور وسلوك الاجراءات
القانونية بتشكيل لجنة برئاسة وكيلها السيد محمد توفيق دادوي والتي عهد إليها القيام بما يلي:

- اعداد وتقديم عريضة طبقا لأحكام القانون رقم 14-44، مع لائحة لدعمها تحمل 5000 توقيع.
- اعداد وتقديم ملتمس في ميدان التشريع طبقا لمقتضيات القانون رقم 64-14، مع لائحة لدعم
الملتمس تحمل 25000 توقيع.

- ربط الاتصال المباشر مع كل المتدخلين في قطاع البناء والتعمير من الفعاليات الوطنية والقوى المهنية الحية ومشاركتها في كل الاجراءات والمساعي الرامية إلى مراجعة القانون 12-66 قصد ارجاع الأمور إلى نصابها.

لأجل ذلك نهيب بالنظر إلى مؤهلاتكم ومقوماتكم ومكانتكم وامكاناتكم، مشاركتنا واشراكنا في كل عمل يروم احقاق مزيدا من العدالة الاجتماعية والتصدي بحزم لكل ما من شأنه المساس بحقوق وكرامة المواطنين والمهنيين وكل المتدخلين في قطاع البناء والتعمير، ومقاومة كل المفاهيم الضيقة التي ترمي إلى توسيع هيمنة لوبيات العقار وتسهيل تحركاتهم تحت غطاء القانون.

إمضاء: محمد توفيق دادي